

سر الكلمات الثلاث التي
أخرجت حكومة فلسطينخطة إعادة تشغيل 120 معملا
متوقفاً بعدد من المحافظاتالامانة يلحق الهزيمة
بالزوراء والشرطة بالصدارةخسائر كبيرة وموجات نزوح
جديدة بسبب السيول

ALJOURNAL

الجزيرة

رقمية سياسية اقتصادية مستقلة | journaliraq.com | 8 صفحات متنوعة

رئيس التحرير

جمال الصالح

المهندس عن السيول:

الوضع مطمئن في جنوب العراق

بغداد - الجورنال : وجه نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي ابو مهدي المهندس، الجهد الهندسي للحشد الشعبي بتكثيف الجهود لتحصين بعض القرى من خطر السيول والفيضانات. وقال المهندس في بيان ، إنشاء جولة تفقدية له في حقل مجنون النقطي في البصرة، "إننا فتحنا مقرا في الجنوب لمساعدة المؤسسات الحكومية والشركات النفطية لدرء خطر الفيضانات والسيول التي اجتاحت بعض المناطق والقرى. وأضاف المهندس، أنه "وجه الجهد الهندسي للحشد الشعبي بتكثيف الجهود لتحصين بعض القرى من خطر السيول والفيضانات"، مؤكداً أن "الوضع مطمئن في المحافظات الجنوبية باستثناء بعض القرى التي تحتاج الى تحصين أكثر، فضلا عن تعويض المتضررين،

ALJOURNAL NEWSPAPER

الاثنين 15 نيسان 2019 العدد 584 issue Mon.15 Apr. 2019

مليار دولار للنازحين ينتظر التدقيق..ملفات شائكة على طاولة مجلس مكافحة الفساد

بغداد - المحرر السياسي

الأعلى لمكافحة الفساد، فتح ملفا من شأنه التعرف على سراق المال العام. وأضاف متحدثا عن خطوة، أنها "بداية جيدة يجب معها فتح ملف السلات الغذائية والصحية والمخيمات سواء التي نفذتها وزارة الهجرة او الحكومات المحلية في نينوى، والانبار، وصلاح الدين. وتابع "سينكشف من سرق النازحين في منحهم قوتهم، وماوهم، وملبسهم.

ويضيف مسؤول محلي في محافظة الانبار فضل عدم الكشف عن اسمه، إن "هناك أموالا كبيرة صرفت لوزارة الهجرة والمهجرين، باعتبارها صاحبة الشأن لإيواء وإغاثة النازحين، سواء في داخل العراق أو خارجه، إلا أن الأموال لم تصرف بشكل عادل.

وتابع ان هناك شبهات في وجود فساد في هذا الإطار، وهذا لا يخفى على أحد، ويجب على الحكومة متابعة هذا الموضوع، وكشف الحقائق.

في حين أوضح، خلف خليفة، وهو أحد وجهاء محافظة الأنبار في وقت سابق، أن "أرقام المبالغ التي نسمع بها، والتي ترسلها الدول المانحة، ليست نفس الأرقام التي يتم توزيعها على النازحين.

وأشار إلى أنه "صحيح أن أعداد النازحين كبيرة، ولكننا نريد أن نعرف أين ذهبت الأموال المخصصة للنازحين، فالأرقام التي سمعناها في وسائل الإعلام كبيرة جدا، ولو وزعت بشكل عادل على النازحين، فستغير أحوالهم نحو الأفضل.

ينتظر المجلس الاعلى لمكافحة الفساد برئاسة عبد المهدي ملفات كبيرة تسببت بهدر المال العام طوال سنوات ما بعد 2003. فبعد ملفات الفساد في عقود التراخيص ومزاد العملة وعقارات الدولة وملفات اخرى تخص المشاريع وما تورط بها لشخصيات سياسية نافذة في الدولة ولها تاثير كبير في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن بين الملفات التي شغلت الرأي العام وطبقة متضررة بسبب احتلال داعش لبعض المدن ،تبرز مطالب مشروعون بفتح ملف الفساد وكشف المتورطين فيه والخاص بتخصيصات منحة النازحين وتخفيضات اعادة الاعمار.

ويرى النائب عن كتلة الاصلاح والاعمار البرلمانية طلال الزويبي، إن هناك مبالغ مالية تقدر بأكثر من مليار دولار تم تخصيصها للنازحين وإعمار المدن المحررة، وذهبت إلى جهة مجهولة.

ودعا الزويبي، مجلس مكافحة الفساد إلى فتح تحقيق بملف الاموال التي صرفت على النازحين التي تم تخصيصها من قبل الحكومة.

ووجه المجلس الاعلى لمكافحة الفساد تدقيق سجلات صرف منحة النازحين (مليون دينار والتحرز على باقي السجلات ونقلها الى هيئة النزاهة.

ويقول العضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ماجد شكالي ان المجلس

بغداد - الجورنال

يتحرك الان لحل الاشكال التشريعي بين امانة بغداد وديوان المحافظة وتداخل السلطات بين هاتين المؤسساتين لان هذا التداخل أثر على عملهما وتسبب بضرر للمواطن. ودعا الدراجي الى اتخاذ اجراءات تشريعية لحل الاشكال اما بالغاء امانة بغداد او المحافظة، لافتا الى ان المنطق لا يقبل ان تكون هناك امانة ومحافظة ويكون تداخل في الصلاحيات.

كشف عضو اللجنة المالية النيابية، محمد الدراجي، عن وجود مساعي لحل الاشكال التشريعي بين امانة بغداد وديوان المحافظة وتداخل السلطات بين هاتين المؤسساتين، مبينا ان تداخل السلطات أثر على عمل المؤسساتين وتضرر المواطن منها. وقال الدراجي في حديث صحفي ان البرلمان

مساع لحل التداخل بين امانة بغداد ومجلس المحافظة

وتابع ان "المالية النيابية ناقشت مع وزارتي التخطيط والمالية اشكالية مداخل بغداد وعدم اهليتها ووضعها المزري، مشددا على ضرورة ان يكون هناك تعاون بين وزارة الاعمار والبلديات مع امانة بغداد والمحافظة والمحافظات المجاورة لتسهيل انسيابية الحركة للدخول والخروج من العاصمة بغداد. ،يطالب مجلس محافظة بغداد بتشريع قانون لتشكيل ما يسمى بـ"مجلس العاصمة" الذي

عزا البعض تشكيله لضرورات تنظيم العمل الخدمي في المحافظة. والتباين في تعريف بغداد في بنود الدستور المختلفة دفع بحكومتها المحلية الى محاولة اصدار قانون ينظم حدودها الادارية وعمل الاجهزة الخدمية المسؤولة عنها، خاصة وان بعض الجهات في الحكومة ترى أن هناك قصورا في التشريع يستدعي وجود مثل هكذا قانون.

ويضيف محمد الربيعي عضو مجلس محافظة بغداد " المشروع من وجهة نظره قصر في التوضيح حيث ان بغداد في حدودها الاداربه لا تنظم الى اقليم وفق تفسير الدستور حتى نصل الى حصيلة نتأمل أن يكون التشريع متأنى صبار الساعدي رئيس اللجنة القانونية في مجلس محافظة بغداد ،قال "سيكون هناك تداخل في الصلاحيات بسبب وجود مجلس

محافظة بغداد ومجلس عاصمة بغداد لكن نأمل بأن نخرج بروية واضحة حيث ان امانة بغداد مسؤولة عن الخدمات ولدينا رؤية أخرى أن يكون مدير البلدية منتخب شأنه شأن المجلس لكي يحاسب من قبل الشعب ومع ان امانة بغداد أكدت أنها مع تشريع هذا القانون الذي سيجعلها مسؤولة عن الرقعة الواقعة ضمن التصميم الاساسي من دون الضواحي

الخارجية النيابية تستضيف الحكيم

لمناقشة ملف الـ 28 سفيرا

لمجلس النواب ، إن "لجنة العلاقات الخارجية برئاسة النائب ملحان المكوطر عقدت اجتماعا لمناقشة تفعيل العمل الدبلوماسي وضرورة تشريع القوانين المهمة"، مشيرة انه "تم خلال الاجتماع مناقشة مسالة المصادقة على قائمة السفراء البالغ عددهم 28 مرشحا والتي سبق ان تم تقديمها من الدورة النيابية السابقة بمشاركة عدد من السفراء المرشحين، وتدارس المجتمعون، بحسب

بغداد - الجورنال تعترم لجنة العلاقات الخارجية النيابية، اليوم الاثنين، استضافة وزير الخارجية محمد علي الحكيم لمناقشة ملف الـ 28 سفيرا المرشحين منذ الدورة السابقة لمجلس النواب، فيما أكدت ضرورة مراجعة هذه الأسماء لتطوير الواقع الدبلوماسي للعراق.وقالت الدائرة الاعلامية

مشروعون : السفارة الاميركية تنتهك سيادة العراق

بغداد - الجورنال

إلى شراء ذمم بعض وجهاء العائشان لتحقيق بقاء قوات بلاده القتالية في العراق" ، لافتا إلى إن "تلك الزيارة لم تبلغ الخارجية بها وهذا الأمر يعد مخالفة للأعراف الدولية ومنتهك لسيادة العراق. وأضاف أن "وزارة الخارجية ملزمة باتخاذ موقف رادع تجاه السفارة الأمريكية كونها تتحرك دون علمها داخل البلاد، فضلا عن قيامها بعمليات بعيدة عن التمثيل الدبلوماسي بدعم بعض الجماع وشراء ذمم البعض الآخر لتحقيق مصالح واشنطن الخبيثة في البلاد.

اعتبرت لجنة الأمن والدفاع النيابية، تحركات القائم بأعمال السفارة الأميركية في بغداد "جوي هود" بمنطقة العامرية جنوبي الفلوجة بـ"المنتهكة للسيادة والأعراف الدبلوماسية"، فيما بينت أن تلك الزيارة لم يتم إبلاغ وزارة الخارجية عنها وعليها أن تتخذ موقف رادع من تلك "الانتهاكات. وقال عضو اللجنة مهدي تقي ، إن "زيارة هود إلى منطقة عامرية الفلوجة تهدف



عجلات "التوك توك" .. بين الخطط الحضرية وحاجات الفقراء

بغداد - متابعة

وغيرها لا يتناسب مع طبيعة العاصمة بغداد وحضارتها". واضاف الساعدي "إننا في الوقت الحاضر نعيش في فوضى من التنظيم الإداري والمروري للنقل"، مطالبا بعدم "دخول المركبات الحمل الكبيرة الى عمق العاصمة بغداد"، فيما دعا عضو لجنة الخدمات "دائرة المرور العامة لاتخاذ الاجراءات اللازمة: بهدف الحد من انتشار عجلة التوك توك في بغداد، ومنع دخولها الى المناطق الحضرية.

فيما علق عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي، على ظاهرة انتشار عجلة التوك توك في العاصمة، مؤكدا أنها "تحمل سلبيات كثيرة، ولا توجد اي فائدة من تلك العجلة. واضاف في حديث صحفي، ان "غياب

تعيش العاصمة بغداد، فوضى ادارية في تنظيم النقل، وغياب واضح عن التخطيط لإنشاء شبكات طرق حديثة للتخلص من الازدحام، الامر ساعد على انتشار عجلة "التوك توك" كبديل اخر والتي وصفها اعضاء مجلس محافظة بغداد بأنها "غير حضارية" ودعاو دائرة المرور العامة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على عجلات الفقراء ووضع خطط نقل لتنظيمها وإدارة حركتها في شوارع العاصمة.

وفي هذا الصدد قال عضو لجنة الخدمات في مجلس بغداد عادل الساعدي، ان "انتشار هذا النوع من العجلات في المناطق الحضرية كالكراة والمنصور

النقل الشامل في وسط بغداد واطرافها، وخصوصا انه لا يوجد في العاصمة مخطط الانماء الشامل للطرق والبنى التحتية ادى الى انتشار عجلة التوك توك بصورة غير صحيحة. واضاف، ان "تلك العجلة تسببت بمشاكل كثيرة من الناحية الامنية حتى اصبحت تحرق الذوق العام للبغداديين"، معربا عن اسفه "لدخولها الى الكراة والمنصور والجادرية وغيرها من المناطق الجيدة. وعزا الربيعي في حديثه، انتشار التوك توك الى عدم "وجود تنظيم اداري للنقل من قبل امانة مجلس الوزراء ومجلس بغداد، ووزارة النقل وامانة العاصمة"، مشيرا الى ان "الجميع معني بايجاد بدائل عملية تمنع استيراد مثل هكذا عجلات"، فيما لفت الى ان



"أعضاء مجلس بغداد قد ناقشوا موضوع التوك توك ووضعوا خطة لها لكنها لم تنجح سوى بنسبة 20 بالمئة. وتابع ان "الحل الموقت لظاهرة التوك توك يجب حصرها في المناطق الشعبية ومنعها من الدخول الى المدن الحضرية"، لافتا الى ان "العاصمة بغداد بحاجة الى تخطيط وليس إلى أموال فقط. وقال ناشطون على التواصل الاجتماعي، ان "انتشار عجلة التوك توك في شوارع العاصمة بغداد، لا يليق بسمعة المواطن البغدادي، فعند مشاهدتها في الشارع تتخيل نفسك تسيير وسط مدينة مزديمة وغير منظمة وغيرها من المدن الفقيرة"، داعيا إلى تقليص انتشارها فهو غير حضري وضرورة منع استيرادها.